



Neglected Nominal Patterns in Arabic A Study of the Causes and Rationale

Dr. Fawzi Hussein Al-Rashdi *

Department of Arabic Language, Faculty of Education- Al-Qarah bully,
Al-Merqeb University, Libya

من الصيغ الاسمية المهملة في العربية دراسة في الأسباب والعلل

د. فوزي حسين الراشدي *

قسم اللغة العربية، كلية التربية- القره بوللي ، جامعة المرقب، ليبيا

*Corresponding author: phaalrashdi@elmergib.edu.ly

Received: May 27, 2026

Accepted: August 06, 2026

Published: August 18, 2026

Abstract:

This study addresses the phenomenon of neglected nominal patterns in Arabic. It aims to identify the main reasons that led morphologists to rule some of these nominal patterns as "neglected" and to exclude them from those actually used by the Arabs.

The research is organized into three sections:

The first section is dedicated to defining the concept of "neglect" and its terminology among grammarians.

The second section examines the nominal patterns that were neglected due to phonetic heaviness, such as the heaviness of the pattern itself and the difficulty of pronouncing it, the occurrence of consecutive or differing vowels within the pattern, or its deviation from the regular patterns established for trilateral, quadrilateral, and quinquilateral structures.

The third section is devoted to patterns that were ruled as neglected due to the lack of a parallel/analogous form. It also illustrates the impact of this on the analysis of several words, such as ghizwiyt, manjanīq, and uskufah, among others.

The study concludes that the neglect of these patterns was not based on subjective preference, but rather on well-established scientific principles grounded in attestation (al-sama') and analogy (al-qiyas), and on adherence to the attested structures of Arabic without deviation.

Keywords: Nominal Patterns, Neglect, Morphology, Analogy, Parallel Form.

المخلص

يتناول البحث ظاهرة الصيغ الاسمية المهملة في العربية ، ويهدف إلى الكشف عن أبرز الأسباب التي دعت الصرفيين إلى الحكم بإهمال بعض هذه الصيغ الاسمية وعدم إلحاقها بما استعملته العرب ، وقد انتظم البحث في ثلاثة مباحث؛ خُصص الأول لبيان مفهوم الإهمال ومصطلحاته عند النحويين ، والثاني الصيغ الإسمية التي أهملت للثقل الصوتي ، كتقل الصيغة وصعوبة نطقها، واجتماع الحركات المتوالية أو المختلفة في الصيغة، أو مخالفتها الأوزان المطردة في الأبنية الثلاثية والرابعة والخامسة . أما المبحث الثالث فُخِصص للأبنية التي أدّى فقدان النظم إلى الحكم بإهمالها، مع بيان أثر ذلك في توجيه عدد من الألفاظ مثل غَزُويْت ومَنْجَنِيْق ، و أَسْكُفَة ، وغيرها ، وانتهى البحث إلى أنّ إهمال هذه الأبنية لم يكن حكماً اعتباطياً ، وإنما استند إلى أصول علمية راسخة تقوم على مراعاة السماع والقياس، وعدم الخروج على ما ثبت من أبنية العربية.

الكلمات المفتاحية: الصيغ الاسمية ، الإهمال، الصرف ، القياس ، النظم.

مقدمة :

الحمد لله، والصلاة والسلام على إمام الهدى، محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه ومن تبع هداه إلى يوم الدين .

وبعد فإن العناية بالأبنية الصرفية بشكل عام ، والاسمية بوجه خاص، وتمييز المستعمل منها من المهمل، تُعدُّ من القضايا التي شغلت علماء العربية منذ وقت مبكر، ولم تكن ثمرة جهود المتأخرين فحسب . فقد نشط التأليف اللغوي منذ القرن الثاني الهجري ؛ حفاظاً على سلامة العربية بعد اتساع رقعة الإسلام واختلاط العرب بغيرهم، وما ترتب على ذلك من شيوع اللحن في ألسنة الناس . فظهرت مؤلفات ترصد هذه الظاهر ، وتكشف وجوه اللحن، وتبين الصواب من الخطأ في الاستعمال اللغوي، ومن أشهرها كتاب (إصلاح المنطق) لابن السكيت (244هـ)، و(ما تلحن فيه العامة للكسائي) (189هـ) (1)

كما أولت المصادر اللغوية ظاهرة إهمال الصيغ عناية واضحة، فدرستها بالاستقراء والتحليل ، ومن ذلك ما نجده في المزهري للسيوطي، والخصائص لابن جني، إلى جانب المعاجم العربية التي اعتنت بتمييز المستعمل من المهمل، وفي مقدمتها العين للخليل ابن أحمد، وتهذيب اللغة للأزهري، وجمهرة اللغة لابن دريد، وتاج العروس للزبيدي (2)

وسيعالج هذا البحث جانباً من هذه الظاهرة ، من خلال دراسة نماذج من الصيغ الاسمية المهملة في العربية، والكشف عن أبرز الأسباب التي أدت إلى إهمالها في الاستعمال اللغوي. هدف البحث، دراسة نماذج من الصيغ الاسمية المهملة في العربية، للكشف عن أبرز الأسباب الصوتية والصرفية التي دعت إلى إهمالها عند النحاة والصرفيين.

الدراسات السابقة :

اهتمت الدراسات القديمة والحديثة بظاهرة الإهمال في العربية من زوايا متعددة. فمن أبرز جهود القدماء ما بذله أصحاب المعاجم العربية في استقراء كلام العرب وتمييز المستعمل من المهمل، معتمدين نظام تقاليد الحروف للأصل الواحد، وهو المنهج الذي برز عند الخليل بن أحمد (170هـ) في العين، وابن دريد في الجمهرة، والأزهري في تهذيب اللغة؛ إذ كانوا يشيرون إلى الأبنية والألفاظ المستعملة ويقابلونها بما أهملته العرب (3)

أما في الدراسات الحديثة فقد تناولت هذه الظاهرة دراسة بعنوان (الإهمال: دراسة نحوية تفصيلية) للدكتور سمير أحمد عبد الجواد وهي دراسة اهتمت بالعوامل النحوية من حيث إعمالها وإهمالها، وليس من حيث الأبنية، كما تناولتها دراسة أخرى بعنوان (ظاهرة الإهمال في معاجم اللغة) للدكتور عمر فارس الكفلاوين ، وهي دراسة تناولت الظاهرة داخل معاجم اللغة مبينة دلالة المهمل ، وأسباب إهماله ، وأنواعه (4)

المنهج المستخدم:

سيكون المنهج المستخدم بعون الله جامعاً بين المنهج الاستقرائي والتحليلي الذي يعتمد على تحليل الظاهرة.

خطة البحث :

جاءت خطة البحث في مقدمة و ثلاثة مطالب وخاتمة وهي كالآتي :
المقدمة- وتناولت فيها أهمية الموضوع، والأهداف، ومنهج الدراسة .
المطلب الأول- مفهوم الإهمال، ومصطلحاته عند النحويين

(1) يُنظر الكسائي وأثره في نشأة الصواب اللغوي، الطاهر نعيجة : 6

(2) يُنظر ظاهرة الإهمال في معاجم اللغة ، د. عمر فارس الكفلاوين : 41

(3) يُنظر المصدر نفسه : 40 - 41.

(4) يُنظر المصدر نفسه : 42، 46.

المطلب الثاني- صيغ اسمية أهملت للثقل الصوتي
المطلب الثالث- صيغ أسمية أهملت لعدم النظير
الخاتمة، وتضمنت نتائج البحث
قائمة المصادر والمراجع

المطلب الأول: مفهوم الإهمال، ومصطلحاته عند النحويين أولاً - مفهوم الإهمال اللغوي

المُهْمَل مشتق من الفعل (هَمَلَ)، ويُراد به في اللغة المتروك الذي لا يُعْتَنَى به ، ويقابل المستعمل (1) أمّا في اصطلاح اللغويين فهو اللفظ أو البناء الذي أعرضت العرب عن استعماله، إمّا لقلة الحاجة إليه أو لقيام غيره مقامه . وقد أشار ابن فارس(395هـ) إلى هذا المعنى بقوله : " الكلام على ضربين : مهمل ومستعمل، فالمهمل ما لم يوضع للفائدة، والمستعمل ما وُضع ليُفيد " (2) وعلى هذا فإنّ المُهْمَل يختلف عن المُسْتَعْمَل من جهة التلقي ؛ فالمُسْتَعْمَل يفهم السامع دلالاته اعتماداً على ما استقر في كلام العرب، أمّا المُهْمَل فلا يهتدي إلى معناه؛ لأنه لم يثبت له استعمال يعضده ، ولا جرى به عرف لغوي يمكن القياس عليه (3). وقد نبّه عدد من اللغويين إلى هذا الفرق، ومنهم المرزوقي (421هـ) ، إذ بيّن أنّ إدراك دلالة الألفاظ إنّما يتحقق بثبوت استعمالها ، وأنّ اللفظ الذي لم يثبت له استعمال لا يؤدي وظيفة الدلالة اللغوية على الوجه الذي تؤديه الألفاظ المُستعملة (4)

ثانياً- استعمال مصطلحات الإهمال عند النحويين

لم يقتصر النحويون والصرفيون في حديثهم عن الصيغ الاسمية المُهْملة على مصطلح واحد، بل تنوعت عباراتهم في الدلالة على المعنى ، فاستعملوا ألفاظاً مختلفة تشير إلى أنّ الصيغة لم تستعملها العرب، أو أنها خرجت عن القياس الصرفي، أو لم تثبت في كلامهم. وتكشف هذه المصطلحات عن الأسس التي اعتمدها العلماء في الحكم بإهمال بعض الصيغ، كما تعكس اختلاف مناهجهم في التعبير عن ذلك، ومن أبرز هذه المصطلحات ما يأتي:

1- استعمالهم مصطلح البناء المرفوض ، يُعدّ هذا المصطلح من أكثر الألفاظ دوراناً عند الصرفيين في وصف الصيغ التي لم يجيزوها؛ فإذا خالفت الصيغة القياس حكموا عليها بالرفض، وعدّوا بناءها غير مقبول. ومن ذلك رفضهم اجتماع الهمزتين في نحو: أكرمت الرجل أكرمه؟، ويؤكّرم؛ إذ عدلوا عن ذلك إلى حذف الهمزة الثانية تخفيفاً، وعدّوا ما خالف هذه القاعدة خارجاً عن القياس، وما ورد منه حملوه على الشذوذ أو الضرورة الشعرية (5) وفي أبنية الأسماء استعملوا هذا المصطلح أيضاً في الحكم على بعض الصيغ المُهْملة؛ فمن ذلك رفضهم كسر أوائل بعض الأبنية كما في قولهم في (يَسَار) اسم لليد اليسرى: (يَسَار) بكسر الياء، وعدّوا ذلك مخالفاً لما استقر في العربية ؛ لأنّ الكسرة في هذا الموضع قليلة ، ولذلك علّل ابن جني هذا الحكم بأنّ العرب استنقلت هذه الصورة فهجرتها(6)

وقد استعمل السمين الحلبي(756هـ) مصطلح البناء المرفوض صراحة عند اعتراضه على توجيه بعض القراءات مبيناً أنّ حمل اللفظ على بناء يؤدي إلى وزن غير معروف في كلام العرب لا يصح؛ لأنّ ذلك يُفضي إلى إثبات صيغة مهملة لم ترد عنهم ، وهو ما عبر عنه بقوله : " وهو بناء مرفوض " (7)
2- استعمال مصطلح " ليس في كلامهم" ، ومن أكثر العبارات وروداً عند النحويين قولهم " ليس في كلامهم" ، وهي عبارة يقصدون بها أنّ الصيغة لم تثبت عن العرب سماعاً، ومن ثمّ لا يصح القياس عليها . وقد أكثر

(1) يُنظر المقتضب للمبرد : 97 / 2 .

(2) الصاحبي في اللغة لابن فارس : 47 .

(3) يُنظر ظاهرة المهمل في معاجم اللغة ، د. عمر فارس الكفاوين : 41 .

(4) الأزمنة والأمكنة : 232 .

(5) يُنظر المقتضب للمبرد : 97 / 2 .

(6) يُنظر سر صناعة الإعراب : 731 / 2 .

(7) يُنظر الدر المصون : 5 / 607 .

ابن دريد(321هـ) من استعمالها، فنقل عن أهل اللغة رفضهم بناء (فَعِيل) في بعض المواضع، فقال في ضَهْيًا : " إلاَّ أَنَّهُ ليس في الكلام (فَعِيل) ، معترضاً بذلك على من أثبت هذا الوزن (1) .

وقد تابعه في هذا المعنى ابن يعيش (643هـ) (2) كما أجاز الزجاج(311هـ) حمل الكلمة على وجه آخر يوافق الاشتقاق، فجعلها على وزن (فَعِيل) مع إقراره بأن ذلك الوزن غير معروف في كلام العرب (3) ثم ناقش ابن جني هذا الرأي، وذهب إلى أنَّ الوجه الأقرب حمل الكلمة على وزن آخر تشهد له نظائر العربية ؛ نحو (فَعِيل) بكسر الفاء لا بفتحها ، فإنه نظير جذيم وطَريم (4) والمرجَّح ما ذهب إليه سيبويه(180هـ) الذي يرى أنَّ ضَهْيًا وزنها (فَعْلًا)، وتكون اللفظة مما جاءت مفردة في بابها لا ثاني لها، و أقرب للصواب من (فَعِيل) الذي لم يُسمع في فائه إلا الكسر نحو جَذِيم وطَريم (5)

3- استعمال مصطلح البناء المعلوم ، وهو من المصطلحات التي استعمالها الصرفيون في التعبير عن إهمال بعض الصيغ الاسمية ، ويقصدون به الصيغة التي لم تثبت في كلام العرب، فلا شاهد عليها من السماع، ولا يصح إثباتها بمجرد القياس . ومن أوائل من استعمل هذا الوصف الرضي الاسترابادي (686هـ)؛ إذ رفض بناء (فَعِيل) وعده بناء معدوماً لا وجود له في العربية (6) .

وسار ابن عصفور (669 هـ) على هذا النهج عند حديثه عن وزن (صَلَّصَل) فناقش ما يمكن أن يقدر له من الأوزان، كأن تكون بعض حروفه زائدة نحو (فَعْل) و(فَعْلَع) و(عَفْعَل) ، و(فَلْعَل) ، فبين أنَّ كل وجه من هذه الوجوه يؤدي إلى إثبات بناء لا نظير له في كلام العرب، ولذلك حكم عليه بأنه من الأبنية المعدومة ، ثم رجَّح أنَّ جميع حروف الكلمة أصول، وأنَّ وزنها (فَعْل)؛ لأنه الوجه الموافق للمسموع ، والأبعد عن إثبات صيغة مهملة لا شاهد لها (7)

4- استعمال مصطلح لم يستقر في كلامهم ، وهي من العبارات التي يكثر استعمالها عند النحويين في وصف بعض الصيغ ، وتدلَّ على أنَّ الصيغة لم تجرِ الأبنية المطردة في العربية ، فلم يثبت استعمالها على وجه يجيز القياس عليها .

وقد استعمل ابن عصفور هذه العبارة في أكثر من موضع عند مناقشته بعض الأبنية التي استدرکها المتأخرون على سيبويه (8) ، فكان يرى أنَّ مجرد إمكان القياس لا يكفي لإثبات الصيغة ما لم يؤيدها السماع، ولذلك وصف بعض الأوزان بأنها لم تستقر في كلام العرب(9)

ومن أمثلة ذلك حديثه عن كُنَادِر (10) ؛ إذ رأى أنَّ إثبات وزن (فَعَالِل) في هذه اللفظ أولى من حمله على بناء (فُنَاعِل) ؛ لأنَّ هذا الأخير لم يستقر في كلام العرب، ومن ثم لم يعدَّه من الأبنية المطردة .

وكذلك ناقش لفظ (رَوَّنَكَ) الذي استدرکه الزبيدي (1205هـ) على سيبويه؛ ويرى أنه (فَعْلَل) لا (فَعَنَل) ، وذهب إلى أنَّ حمل هذا اللفظ على الأوزان المسموعة أولى من إثبات بناء جديد لم يستقر استعماله في كلام العرب (11) ، وإن كان بعض العلماء قد رجَّح (فَعَنَل) استناداً إلى الاشتقاق، أو إلى وجود نظائر، مثل : ضَعَّط من الضغاطة، وهَجَّف من هجف، وجهتم من جهم(12) والمرجَّح عندي هو (فَعْلَل) لوجود نظائره.

(1) يُنظر جمهرة اللغة : 659 / 2 .

(2) يُنظر شرح المفصل : 180 / 4 .

(3) يُنظر معاني القرآن وإعرابه : 443 / 2 .

(4) يُنظر سر صناعة الإعراب : 22 / 1 .

(5) يُنظر الكتاب : 325 / 4 .

(6) يُنظر شرح الشافية : 393 / 2 .

(7) يُنظر الممتع الكبير : 200 .

(8) الغليظ القوي من حمر الوحش ، اللسان : (كدر).

(9) يُنظر هذه الأبنية في كتاب أبنية سيبويه : 153 ، وكتاب أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع : 195، ومقاييس اللغة

لابن فارس : 193 / 5 ، ومعجم ديوان الأدب للفارابي : 447 / 1.

(10) الغليظ القوي من حمر الوحش ، اللسان : (كدر).

(11) يُنظر الممتع الكبير : 88

(12) يُنظر الدر المصون للسمين الحلبي : 365 / 2 ، ضغنت : الضخم ، الهجف الظليم

المطلب الثاني: صيغ اسمية أهملت للثقل الصوتي أولاً- أثر الخفة والثقل في ندرة بعض الصيغ وإهمالها

امتازت العربية بالنزوع إلى التيسير في النطق، فكانت تتجنب ما يوقع المتكلم في العسر أو يتقل على اللسان، وتسعى إلى اختيار الصيغ الأخف والأيسر تداولاً. وقد انعكس هذا المبدأ على النظام الصرفي، فلم يقتصر أثره على معالجة الألفاظ المستعملة، بل أسهم أيضاً في الحكم بإهمال بعض الصيغ التي تؤدي هيئتها الصوتية إلى ثقل في النطق أو خروج على المألوف من سنن العربية. ولهذا وضعت العربية وسائل متعددة لتحقيق الخفة، من أشهرها الإعلال والإبدال والإدغام والحذف، وهي ظواهر قُصد بها تقريب الأصوات من مخارجها، وتقليل الجهد العضلي المبذول في النطق، فالإدغام على سبيل المثال – يجمع الصوتين المتماثلين أو المتقاربين في صوت واحد طلباً للخفة⁽¹⁾ كما أن الإبدال يُلجأ إليه إذا كان انتقال أعضاء النطق بين صوتين متباعدين يسبب مشقة، ومن الشواهد على ذلك إبدال تاء الافتعال طاء إذا جاءت بعد حروف الإطباق، نحو اصطبر وأصلها اصتبر؛ إذ إن مجاورة الطاء للصاد أيسر في النطق من مجاورة التاء لها، لما بين الصوتين من تقارب في الصفات⁽²⁾ وكذلك أبدلت النون الثالثة في تظننت ياء فقيل: تظنيت، فراراً من ثقل توالي الأمثال⁽³⁾ ومن ثم كان الثقل الصوتي أحد المعايير التي راعاها الصرفيون عند تقويم الصيغ، فما أمكن تخفيفه عولج بوسائل التغيير الصوتي، وما لم يكن يقبل ذلك، أو أدى إلى صورة تخالف ما استقر في كلام العرب عُدَّ من الصيغ الاسمية المهملة التي لم يجربها الاستعمال العربي، ولم يثبت لها نظير يُعتمد عليه في القياس.

ومن العوامل التي كان لها أثر في إهمال بعض الصيغ الاسمية مراعاة العرب لمبدأ الخفة والثقل، فقد كانوا يؤثرون الصيغ التي تنسجم أصواتها ويسهل النطق بها، ويتجنبون ما يورث الثقل أو التكلف في الأداء. ومن ثم عدلوا في بعض الصيغ إلى صور أخف على اللسان، من ذلك ميلهم في بعض الجموع إلى قلب الواو ياء بعد الضمة نحو صَيِّم في صَوِّم، ونِيَم في نَوِّم؛ لأنَّ الياء بعد الضمة أخف من الواو بعدها⁽⁴⁾ وهو ما يكشف عن أثر الاعتبارات الصوتية في توجيه الاستعمال الصرفي، وفي العدول عن بعض الصيغ التي لم تستجب لهذا المبدأ. ويُفسر ذلك بأنَّ خفة الأصوات وثقلها ترجع إلى مقدار الجهد المبذول في النطق؛ فالصوت الذي يخرج بتحريك عضو واحد أخف مما يحتاج إلى اشتراك عضوين. ولذلك كانت الفتحة أخف من الضمة؛ إذ لا تحتاج إلا إلى تحريك وسط الفم، بينما تحتاج الضمة إلى انضمام الشفتين، وهو ما يزيد من الجهد العضلي المبذول في النطق⁽⁵⁾.

وقد اتفق العلماء على أنَّ الحركات ثلاث: الفتحة والكسرة والضمة وهي أبعاض حروف المد، فالفتحة من الألف والكسرة من الياء، والضمة من الواو⁽⁶⁾ وأجمعوا على أنَّ الفتحة أخفها ثم الكسرة ثم الضمة التي تُعد أثقلها. ولهذا كانت العرب تميل إلى التخلص من توالي الحركات الثقيلة كلما أمكن، فتعدل إلى ما يحقق الخفة والانسجام الصوتي وهي الفتحة، فيقولون: في غُرُفات: غُرُفات، وفي كِسِرَات: كِسِرَات، فراراً من توالي الضمات والكسرات لما فيه ثقل على اللسان⁽⁷⁾ ويؤكد ذلك أنَّ الضمة أشد الحركات كلفة في النطق؛ لأنها تستلزم انضمام الشفتين وارتفاعهما، بخلاف الفتحة والكسرة⁽⁸⁾

وبناء على ذلك، فإنَّ مراعاة الخفة والثقل في الأداء الصوتي كانت من المعايير التي أثرت في قبول بعض الصيغ الاسمية وإهمال غيرها؛ إذ أثرت العرب الأبنية المتتابعة المقاطع والمنسجمة الأصوات، ولاسيما الأبنية الثلاثية الخفيفة، كالبناء (فَعَلَ) الذي عده سيبويه من أخف الأبنية، وأكثرها ملاءمة للاستعمال⁽⁹⁾

(1) يُنظر المفصل للزمخشري: 545.

(2) يُنظر شرح الشافية للرضي: 3 / 226.

(3) يُنظر شرح المفصل لابن يعيش: 374/5.

(4) يُنظر الكتاب لسيبويه: 362/4.

(5) يُنظر الأشباه والنظائر للسيوطي: 150/1.

(6) يُنظر سر صناعة الإعراب لابن جني: 33/1.

(7) يُنظر الخصائص لابن جني: 60/1. والأشباه والنظائر للسيوطي: 150/1.

(8) يُنظر بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د. فاضل السامرائي: 103 - 104.

(9) يُنظر الكتاب لسيبويه: 37/4.

في حين أهملت بعض الأبنية الأخرى؛ لأنها لم تحقق هذا القدر من الخفة والانسجام، وهو ما يفسر جانباً من ظاهرة إهمال بعض الصيغ الاسمية في العربية

وقد تبين فيما سبق أن العرب أثرت في أسمائها الصيغ الأخف نطقاً والأكثر انسجاماً في تأليفها الصوتي، فجعلت من الخفة معياراً مهماً في قبول الصيغ واستعمالها، ومن ثم كان لما يقابلها من الثقل أثر في إهمال طائفة من الصيغ الاسمية. ومن هنا قرر سيبويه أن أكثر الأبنية خفة وانتشاراً هو البناء (فَعَل) لتتابع الفتحتين فيه، ثم يليه (فَعِل)، ثم آخرها (فَعُل)؛ لأن الفتحة أخف الحركات، والكسرة أخف من الضمة، ولذلك كثر استعمالهما في كلام العرب (1)، بخلاف الأبنية التي تتابعت فيها الحركات الثقيلة، إذ كانوا يميلون إلى التخفيف فيها، كقولهم: عُنُق وإِل بتسكين الحرف الثاني، طلباً للخفة؛ لأن السكون أخف من الضمة والكسرة (2) ومعادلاً للفتحة عند بعض اللغويين كابن جني (3) أما البناء الذي تتكرر فيه الفتحة، فلا يخرج عن مبدأ الخفة الذي راعته العربية في اختيار صيغها؛ إذ رأى سيبويه (4) أن تتابع الفتحات في (فَعَل) لا يورث ثقلًا، بل يجعل البنية أكثر سلاسة وانسجاماً، وهو ما يفسر كثرة شيوع هذا البناء في الاستعمال، في مقابل قلة الأبنية التي يداخلها شيء من الثقل.

ثانياً- أثر ثقل تعاقب الكسر والضم في ندرة بعض الصيغ الاسمية وإهمالها

ومن الاعتبارات الصوتية التي أستاذس بها النحاة في تفسير قلة ورود بعض الصيغ الاسمية أو إهمالها؛ ثقل تعاقب بعض الحركات في البنية الواحدة؛ إذ تميل العرب إلى استعمال الأبنية الأخف نطقاً، وتتجنب ما يثقل على اللسان، ولذلك قلَّ ورود بعض الأبنية الثلاثية، ولا سيما (فَعِل وفَعُل) (5) لما يشتملان عليه من اجتماع حركتين ثقيلتين، وما يقتضيه ذلك من انتقال أعضاء النطق من وضع إلى آخر، وهو انتقال يورث ثقلًا في الأداء. ويُعزى ذلك إلى أن الكسرة أكثر الحركات تقدماً، والضمة أكثرها تراجعاً، فإذا اجتمعتا في صيغة واحدة احتاج النطق إلى انتقال بين وضعين متباعدين نسبياً، مما يزيد الجهد العضلي، ويجعل هذه الصيغ أقل انسجاماً مع ما أثرته العرب من الأبنية الخفيفة (6) ومن هنا نفى سيبويه وجود هاتين البنيتين في الأسماء والصفات فقال: "واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فَعُل، ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فَعُل" (7)

وقد بين الرضي مراتب الخفة بين البنيتين، فرجح خفة (فَعِل) على (فَعُل) فقال: "والخروج من الكسرة إلى الضمة أثقل من العكس؛ لأنه خروج من ثقيل إلى أثقل منه، فلذلك لم يأت فَعُل لا في الأسماء ولا في الأفعال إلا في الحبك إذا ثبت.....وأما فَعُل فلما كان ثقله أهون قليلاً جاء في الفعل المبني للمفعول" (8)

ولعل ما أشار إليه الرضي من تفاوت في درجات الثقل، وتسامحهم في البناء (فَعِل) في بعض الأبنية الفعلية، هو ما دفعهم إلى القول بوجوده في الصيغ الاسمية كالدُّل، ويؤكد ابن جني هذا المعنى بقوله: "الثلاثي جاء فيه لخفته جميع ما تحتله القسمة وهي الاثنا عشر مثلاً إلا مثلاً واحداً فإنه رُفض أيضاً؛ لما نحن عليه من حديث الاستئصال وهو فَعُل، وذلك لخروجهم فيه من كسر إلى ضم" (9) وهو نص يدل على أن بناء (فَعِل) أصيق استعمالاً من (فَعُل) في الأسماء، ولعل ابن جني لم يذكره في نصه لهذا السبب، كما أن النص - أيضاً - يبرز أثر الثقل الصوتي في تضيق دائرة الاستعمال، حتى غدت بعض الصيغ الاسمية بعيدة عن سنن الأبنية المطردة، وإن لم يجعل ذلك علة مستقلة، بل قرنه بما تقتضيه العربية من مراعاة الخفة في البنية.

(1) يُنظر المصدر نفسه والموضع نفسه

(2) يُنظر شرح الشافية للرضي : 42/1.

(3) يُنظر الخصائص لابن جني: 60/1

(4) يُنظر الكتاب : 37/4.

(5) يُنظر شرح الشافية للرضي : 35/1.

(6) يُنظر المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين : 53- 54

(7) يُنظر الكتاب : 244/4.

(8) يُنظر شرح الشافية : 36/1 .

(9) الخصائص: 69/1.

ولم يقتصر النحاة على أبنية الاسم الثلاثي، بل تجاوزوا ذلك إلى الأبنية الرباعية وغيرها من الأبنية المزيدة، فجعلوا ثقل الخروج من الكسرة إلى الضمة سبباً في إهمال بعض ما رُوي من الصيغ، أو في تضعيفه وتأويله، وهو ما يدل على أنّ هذا الاعتبار الصوتي ظل حاضراً في تقويم الأبنية، والحكم على مدى قبولها أو إهمالها من ذلك ما أشار إليه ابن جني من أنّ العرب استثقلت بناء (فَعْلَل) لما فيه من انتقال من الكسرة إلى الضمة، وإن فصل بينهما ساكن، فقال: " وكذلك ما امتنعوا من بنائه في الرباعي - وهو فَعْلَل - هو لاستكراههم الخروج من كسر إلى ضم، وإن كان بينهما حاجز، لأنه ساكن فضَعْف لسكونه عن الاعتداد به حاجزاً " (1) ثم مثل لذلك بما حُكي من نحو زُبُرٌ وَضُبُلٌ وَخَرْفُعٌ؛ مبيناً أنّ ما ورد من هذه الأمثلة لم يخرج عن كونه محمولاً على السماع أو الشذوذ، فلا ينهض لمعارضة الأصل الذي استقر عليه النحاة في تفضيل الأبنية الأخف وإهمال ما ثَقُلَ منها (2)

ومن ذلك - أيضاً - لفظة إَصْبُع بكسر الهمزة وضم الباء، فقد عدها ابن جني من الألفاظ الشاذة التي لا يُقاس عليها، ونقل عن بعض البصريين إنكارها (3)، كما ذهب ابن عصفور إلى أنّ شذوذها ناشئ عن قلة استعمالها (4) وروى عن الفراء (207هـ) أنه لم يثبتها فيما عرفه من كلام العرب (5) وهو ما يؤكد أن ندرة الاستعمال كانت سبباً في عدم إلحاقها بالأبنية القياسية.

ثالثاً - أثر ثقل تتابع الحركات في الصيغة الواحدة

يُعدُّ ثقل تتابع الحركات في البناء الواحد من العوامل الصوتية التي كان لها أثرٌ واضح في إهمال طائفة من الأبنية الصرفية؛ إذ إنّ العرب راعت في أبنيتهام مبدأ الخفة، ونفرت مما يورث اللفظ ثِقَلًا أو عسراً في النطق. وليس توالي ثلاث حركات في الكلمة الواحدة في مستوى الثقل الذي يحدثه توالي أربع حركات متتابة؛ ولذلك عُدَّ بناء (فَعْلَل)، القائم على توالي فتحيتين من أعدل الأبنية وأخفها، وأكثرها شيوعاً واستعمالاً (6)، بخلاف الأبنية ذات الأصول الرباعية والخماسية التي تتوالى فيها أربع حركات، فإنها كانت أثقل على اللسان، وأقل دوراناً في الاستعمال، نحو بعض صور (فَعْلَل) التي تتعاقب فيها الضمة والكسرة على نحو متوالٍ مثل (فُعْلَل)، (فَعْلَل). ولعلَّ الأبنية الرباعية والخماسية كانت أكثر حروفاً، وأكثر عرضة لتتابع الحركات، ومن ثمَّ غلب عليها الثقل، فمالت العرب إلى اختيار الأبنية الأخف منها، وأهملت ما استثقلته، حتى بلغت الأبنية المهملة في الرباعي أكثر من أربعين بناءً، وفي الخماسي أكثر من سبعين ومائة بناء (7)

ويؤكد ابن جني هذا المعنى حين يعلل امتناع العرب عن بعض الأبنية الرباعية بقوله: " وأما ما أورده السائل في أول هذا السؤال الذي نحن منه على سمت، الجواب من علة امتناعهم من تحميل الأصل الذي استعملوا بعض مثله، ورفضه بعضاً نحو امتناعهم أن يأتوا في الرباعي بمثال فَعْلَل وفُعْلَل وفُعْلَل - في غير قول أبي الحسن - فجوابه نحو من الذي قدمناه: من تحاميمهم فيه الاستئصال " (8)

فابن جني يشير إلى أنّ الاستئصال كان سبباً في العدول عن كثير من الأبنية التي يجيزها القياس. ويزيد ابن جني هذا المعنى إيضاحاً بقوله: " أمّا إهمال ما أهمل مما تحتمله قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة، فأكثره متروكاً للاستئصال " (9) وهو نص يدل على أن جانباً كبيراً من الأبنية الممكنة قد تُرك لا لفساد قياسها، وإنما لما يورثه ثقلها في النطق.

ويبدو أنّ هذا الاستئصال يرجع إلى أمرين متلازمين: أولهما كثرة الأبنية التي لا تضيف معنى جديداً في الاستعمال، وثانيهما ما ينشأ عن زيادة الحروف وتعاقب الحركات من ثقل على اللسان. ومن ثمَّ حرصت

(1) يُنظر الخصائص: 69/1.

(2) يُنظر المنصف: 57.

(3) يُنظر المصدر نفسه: 54. والخصائص: 69/1.

(4) يُنظر الممتع الكبير: 56.

(5) يُنظر المصدر نفسه: 60.

(6) يُنظر الخصائص لابن جني: 69/1.

(7) يُنظر تصريف الأسماء، فخر الدين قباوة: 64، 66.

(8) يُنظر الخصائص: 68/1.

(9) يُنظر المصدر نفسه: 55/1.

العربية على تحقيق الخفة في الأبنية التي تجاوزت ثلاثة أحرف، فكان من وسائلها تسكين الحرف الثاني أو الثالث في كثير من الأسماء الرباعية والخماسية وخاصة المختارة منها⁽¹⁾ كما سكنت أول الأفعال المزيدة على الرباعي في نحو انطلق ، واقتدر ، واستخرج ، مع الإتيان بهمزة الوصل تيسيراً للابتداء بها⁽²⁾ ويكشف ذلك عن أنّ العربية كانت تتجنب الأبنية التي تتوالى فيها أربع حركات ، وأنّ هذا الثقل كان سبباً من أسباب إهمالها والعدول عنها إلى أبنية أخف وأيسر في النطق⁽³⁾

وقد أشار النحاة إلى عدد من الأبنية الصرفية التي أُسْتُثْنِيَتْ بسبب تتابع أربع حركات في بنائها، فحكموا بندرتها أو بإهمالها، وما ورد منها في كلام العرب حملوه على الندرة، أو على أنه كان في أصله أنقل، ثم خُفِّفَ بالحدف لكثرة الاستعمال. ومن أبرز هذه الأبنية⁽⁴⁾ :

- 1- فَعْلَلْ ، بضم الفاء وفتح العين وكسر اللام نحو عَلِيط
- 2- فَعْلَلْ ، بفتحيتين وكسر ، نحو جَدَلْ وَعَلِيط . وقد ذهب الصرفيون إلى أنّ الأصل فيها عَلِيط، وجَدَلْ بزيادة الألف، ثم حُذِفَت الألف طلباً للخفة
- 3- فَعْلَلْ ، بفتحيتين وضمّة، نحو : عَرَنْتَن ، وقد عدّ الصرفيون من الأبنية النادرة المستثناة ، ورأوا أنّه مخفف من عَرَنْتَن ، حُذِفَت منه النون كما حُذِفَت الألف في عَلِيط؛ لأنها وقعت ثالثة زائدة على القياس .

4- فَعْلَلْ ، بفتحات متوالية، نحو : عَرَنْتَن ، وذهبوا فيه مذهبه في سابقه، فعُدّوه مخففاً من عَرَنْتَن بفتح التاء، واستدلوا على ذلك بأنّ جميع هذه الألفاظ قد رُوِيَتْ مع الزوائد التي حُذِفَتْ منها فيما بعد⁽⁵⁾ وذكر السيوطي كذلك طائفة أخرى من الأبنية الرباعية النادرة منها : (فَعْلَلْ) بفتح الفاء وسكون العين وضم اللام، و(فَعْلَلْ) بضم الفاء وسكون العين وكسر اللام ، و(فَعْلَلْ) ، مبيناً أنّ ورودها في العربية قليل⁽⁶⁾

ويظهر أنّ الجامع بين هذه الأبنية جميعاً هو ما يعترّيها من ثقل في النطق سواء أكان ناشئاً عن تتابع الحركات ، أم عن الانتقال فيما بينها في بناء واحد، وهو ما حمل العرب على العدول عن كثير منها إلى صيغ أخف، أو تخفيفها بالحدف . ومن ثمّ فإنّ ندرة هذه الأبنية أو إهمالها لا يُفهم بمعزل عن مبدأ الخفة الذي حكم بناء الكلمة العربية، وجعل ثقل تتابع الحركات سبباً بارزاً في إهمال بعض من هذه الصيغ الاسمية .

رابعاً- تقارب مخارج الحروف وأثره في إهمال الصيغ

إنّ تقارب مخارج الحروف يورث ثقلاً ، لاسيما إذا اجتمعت في كلمة واحدة، ممّا دعا العرب إلى اجتناب كثير من الأبنية . وقد أشار الخليل بن أحمد إلى أنّ تأليف الكلمات من حروف متقاربة المخرج تورث ثقلاً، وصعوبة في النطق، يؤدي بها إلى الإهمال ؛ فالكلمات متقاربة المخرج مهمة في كلام العرب من ذلك كلمة الهخعخ⁽⁷⁾ التي اجتمعت فيها ثلاثة حروف حلقيّة جعلت اللفظة صعبة النطق مما دفع العلماء إلى إنكارها ، واستبدلوها بكلمة الخعخع التي هي أقرب للتأليف⁽⁸⁾

وقد استشهد علماء العربية بعدد من الأبنية الأخرى التي هجرتها العرب، وعدّتها من المهملة، لما في حروفها من تقارب يورث ثقلاً في النطق، ونفوراً في السمع، من ذلك : صص، تط، صص، ضس، كج، قق، قق⁽⁹⁾

ومن مظاهر الاستثقال أيضاً أنّ العرب لم تكد تجمع ثلاثة أحرف من جنس واحد في كلمة واحدة؛ لصعوبة النطق بها، ويشد هذا الثقل إذا كانت الحروف من حروف الحلق ، ولهذا قال ابن دريد : " وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا

⁽¹⁾ يُنظر شرح الأشموني على الألفية : 52/4

⁽²⁾ يُنظر شرح المفصل لابن يعيش : 434/4

⁽³⁾ يُنظر شرح الشافية للرضي : 49/1 ، وتصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قباوة : 65

⁽⁴⁾ يُنظر هذه الأبنية في : شرح الشافية للرضي : 49/1 ، وتصريف الأسماء والأفعال ، د. فخر الدين قباوة : 65 ، والمنصف لابن جني : 27

⁽⁵⁾ يُنظر شرح الشافية للرضي : 49/1 والمنصف لابن جني : 27

⁽⁶⁾ يُنظر همع الهوامع للسيوطي : 298/3

⁽⁷⁾ ضرب من الشجر، والمتعارف عليه أهل اللغة الخعخع

⁽⁸⁾ يُنظر جمهرة اللغة لابن دريد : 47/1

⁽⁹⁾ يُنظر الخصائص ، لابن جني : 55-56 والمزهر للسيوطي : 241/1

يَكَادَ يَجِيءُ فِي الْكَلَامِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لَصُعُوبَةٍ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ، وَأَصْعَبُهَا حُرُوفُ الْحَلْقِ، فَأَمَّا حَرْفَانِ فَقَدْ اجْتَمَعَا فِي كَلِمَةٍ مِثْلَ أُخْرٍ لَا فَاصِلَةَ، وَاجْتَمَعَا فِي مِثْلِ أَحَدٍ وَأَهْلٍ وَعَهْدٍ وَنَحْوَ، غَيْرَ أَنَّ مِنْ شَأْنِهِمْ إِذَا أَرَادُوا هَذَا أَنْ يَبْدَأُوا بِالْأَقْوَى مِنَ الْحَرْفَيْنِ وَيُؤْخِرُوا الْأَلَيْنَ كَمَا قَالُوا: وَرَلْ، وَوَتْدَ، فَبَدَأُوا بِالنَّاءِ عَلَى الدَّالِّ وَبِالرَّاءِ عَلَى اللَّامِ،فَإِنَّكَ تَجِدُ النَّاءَ تَنْقَطِعُ بِجَرَسٍ قَوِيٍّ وَتَجِدُ الدَّالَّ تَنْقَطِعُ بِجَرَسٍ لِينٍ (1)"

ويؤكد الخليل بن أحمد هذا التعليل حين يربط بين تقارب المخارج وثقل التأليف، فقد نُقِلَ عنه قوله: "وَلَوْلَا بَحَّةٌ فِي الْحَاءِ لِأَشْبَهَتْ الْعَيْنَ فَلِذَلِكَ لَمْ تَأْتَلَفَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَكَذَلِكَ الْهَاءُ، وَلَكِنْهُمَا يَجْتَمِعَانِ فِي كَلِمَتَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا مَعْنَى عَلَى جِدَةٍ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: حَيْهَلْ، فَحِي كَلِمَةٍ مَعْنَاهَا هَلَمْ وَهَلَا حَيْثُ" (2)

المطلب الثالث: صيغ اسمية أهملت لعدم النظر

يُراد بالنظر في اللغة: المساوي والشبه والمثيل والند (3) أما عدم النظر فهو انتفاء المماثل، ويُقصد به في اصطلاح الصرفيين أن يخلو البناء من نظير يؤيده في كلام العرب، أو أن يكون مما لم يرد به السماع. وقد جعل العلماء عدم النظر قرينة على نفي ثبوت البناء؛ إذ إن الاستدلال به إنما يكون دليلاً على النفي لعدم وجود ما يعضده من السماع أو القياس، لا دليلاً على الإثبات. ولذلك احتكم الصرفيون إلى النظائر في تقويم الأبنية، فقبلوا ما وُجد له نظير في كلام العرب، وأهملوا ما خلا من النظر، ومن تطبيقات ذلك ما ذكره أبو علي الفارسي (377هـ) في كلمة (شيطان)؛ إذ استدلل بعدم النظر على أصالة النون، وأن وزن الكلمة (فِيْعَال) لا (فَعْلَان)؛ لأنَّ القول بزيادتها يُفْضِي إلى بناء لا نظير له في كلام العرب (4)

ومن تطبيقات ذلك أيضاً ما حكاه أبو عبيد القاسم بن سلام الأزدي (244هـ)، وهو من أئمة اللغة، في تفسير مندوحة في قولهم: (مالي عنه مندوحة)، أي: متسع، بأنها من انداح. وقد عُدَّ هذا القول غير صواب؛ لأنَّ انداح على وزن (انْفَعَل)، فنونه زائدة، في حين أنَّ مندوحة على وزن مفعولة ونونها أصلية. ولو قيل بزيادتها؛ لأدَّى ذلك إلى أن يكون وزن الكلمة (مَنْفَعَلَةً)، وهو بناء اسمي مهمل، لا نظير له في كلام العرب، ولذلك لم يأخذ به الصرفيون. والصواب أن نونه أصلية، وأنَّ الكلمة مشتقة من النذح، وهو السعة، ومن ذلك أيضاً ما نُقِلَ عن ثعلب (291هـ) من جعل أسكفة الباب مشتقة من استكف بمعنى اجتمع، وقد رُدَّ هذا القول؛ لأنَّ استكف على وزن (استفعل)، وسينه زائدة، وأما أسكفة فوزنها (إفْعَلَةٌ) وسينها أصلية، ولو عُدَّت السين زائدة، لأفضى ذلك إلى وزن (أسْفَعَلَةٌ)، وهو بناء اسمي مهمل لا نظير له في العربية، من ثم لم يقبله الصرفيون (5)

ولم يقتصر الاحتجاج بعدم النظر على توجيه الأحكام الصرفية المتعلقة بالأبنية، بل اتخذته النحاة أيضاً وسيلة للترجيح بين الآراء المتعارضة في القضايا اللغوية. ويبرز ذلك بوضوح في كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين) لأبي البركات الأنباري (577هـ)؛ إذ أكثر من الاستناد إلى هذا المبدأ في مناقشة مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، فكان يرجح الرأي الذي تؤيده نظائر العربية، ويردُّ ما يُفْضِي إلى صورة لا شاهد لها في كلام العرب، ومن أشهر الأمثلة على ذلك: الخلاف في أصل اشتقاق كلمة (اسم)؛ فقد رجح الأنباري مذهب البصريين القائل باشتقاقها من السمو، وردَّ قول الكوفيين باشتقاقها من الوسم (6)، معللاً ذلك بأنَّ القول الأخير يقتضي نوعاً من الحذف والتعويض لا نظير له في العربية، بينما يوافق مذهب البصريين ما جرى عليه الاستعمال العربي وما تؤيده نظائره، فكان حمل الكلمة على ماله نظير أولى من حملها على ما لا نظير له (7)

(1) يُنظر جمهرة اللغة لابن دريد: 46/1 - 47

(2) يُنظر مقامة كتاب العين: 57/1

(3) يُنظر المصباح للفيومي، واللسان لابن منظور: (نظر)

(4) يُنظر أصول النحو، جامعة المدين العلمية: 301/1 - 302، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب: 40/1

(5) يُنظر الممتع الكبير لابن عصفور: 32

(6) يُنظر الاستدلال بالنظير وعدمه عند أبي البركات الأنباري: 1120

(7) يُنظر الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: 10/1

ويتبين ذلك أنّ مراعاة النظر كان من أهم الضوابط التي اعتمدها الصرفيون في تقويم الأبنية ؛ إذ كانوا يتحاشون من الأبنية ما يؤدي إلى بناء اسمي مهمل لا يشهد له استعمال العرب، ولا تؤيده أمثلة مطردة . فالأصل عندهم أن يُقاس على المسموع، وأن تلحق الأبنية بنظائرها؛ لأنّ القياس لا يستقيم إلا مع وجود أصل يُبنى عليه (1)

ومن هذا المنطلق رفض الخليل بن أحمد القياس على مثال اقعنسس في بناء ارفنec ؛ لأنّ هذا القياس أفضى إلى صورة لم تجربها عادة العرب؛ إذ إنّ هذا البناء لم يرد إلا فيما كانت لامه حرفاً شفويّاً ، نحو أفعنسس ، واسحنكك واكئندد ، أما إلحاق الحروف الحلقية به فلا تؤيده نظائر الاستعمال ، ولذلك عدّ هذا البناء من الأبنية المهملة التي لا يصح القياس عليها . وفي المقابل كان الصرفيون يجيزون القياس إذا وُجد له نظير ثابت في كلام العرب، وإن لم يُسمع اللفظ بعينه . فلو صيغت ألفاظ جديدة على مثال صمَحَمَح مستوفية شروط ذلك البناء نحو ضَرَبَرَب ، وأكْغَلْ وشَرِيرَب ، لم يكن في ذلك ما يخرج عن سنن العربية ؛ لأنّ القياس حينئذ قائم على بناء عربي ثابت ، لا على بناء مهمل (2).

ومع ذلك فإنّ عدم النظر ليس دليلاً مستقلاً في جميع الأحوال ؛ إذ يزول أثره إذا قام عليه دليل قوي، كالسماع الصحيح . ولذلك قبل العلماء ألفاظاً لا نظير لها في أبنيتها اعتماداً على ثبوتها بالرواية نحو لفظة (إيل) ، فكان السماع مقدماً على القياس ، وأما الاستئناس بالنظر بعد ثبوت الدليل فغايتة التأييد لا تأسيس الحكم (3)

وقد أفرد ابن جني في كتابه الخصائص باباً بعنوان : (باب في عدم النظر) تناول فيه أثر هذا المبدأ في توجيه الأحكام الصرفية ، وبين أنّ غياب النظر قد يكون سبباً في إهمال بعض الأبنية والعدول عنها إلى غيرها . ومن الأمثلة التي أوردها كلمة (غزويت)، إذ تحتل - في ظاهرها - في الوزن : (فَعُول) و(فَعْلِيّت) ، غير أنّه استبعد حملها على فَعُول ؛ لأنّ هذا التحليل يقتضي القول بأصالة حروف لا يسند لها نظير معروف في كلام العرب ، فلم يجد ما يؤيده من الأبنية المسموعة . وفي المقابل رجّح وزن فَعْلِيّت ، لورود نظائره في العربية ، مثل عَفْرِيّت ، ونَفْرِيّت ، فكان وجود النظر مرجحاً لهذا الوجه ، ودليلاً على أصالة الواو وزيادة التاء (4) وقد تابع ابن عصفور الأشبيلي ابن جني في هذا التوجيه ؛ فذهب إلى أن حمل الكلمة على (فَعْلِيّت) أولى من حملها على (فَعُول) ؛ لأنّ الأول مؤيد بنظائر ثابتة في الاستعمال العربي، أما الثاني فيقتضي إلى بناء اسمي مهمل لا يُسند نظيره (5) ويكشف هذا المثال عن المكانة التي يحتلها مبدأ النظر في الدرس الصرفي ؛ إذ لم يكن مجرد وسيلة للترجيح بين الأوجه المحتملة ؛ بل كان معياراً للحكم على بعض الأبنية بالإهمال متى خلت من شاهد وقياس معتبر .

ومن الأبنية التي دار حولها خلاف بين الصرفيين ، وكان لمبدأ عدم النظر أثر في توجيه الرأي فيها ، كلمة (مَنْجَنِيْق) . فقد ذهب سيبويه إلى أنّ الميم أصلية، وأنّ النون الأولى زائدة ، فجعل وزن الكلمة (فَعْلِيل) مستنداً إلى وجود نظير لهذا البناء ، مثل (عنتريس)، وإلى ما ورد في جمعها مجانق ومجانيق ؛ إذ يدلّ سقوط النون في بعض صيغ الجمع على زيادتها . فإذا ثبتت زيادة النون تعيّن الحكم بأصالة الميم؛ لأنّ القول بزيادة الميم والنون معاً يؤدي إلى اجتماع زائدين أول الاسم، وهو بناء لا تؤيده نظائر العربية، فيعدّ من الأبنية الاسمية المهملة (6)

أما الفراء فذهب إلى أنّ الميم والنون الأولى كليهما زائدتان محتجاً بقول العرب : جنقناهم ، أي: رميناهم بالمنجنيق، ورأى أنّ سقوط الميم في الاشتقاق دليل على زيادتها. وجعل وزن الكلمة (مَنْفَعِيل) ؛ غير أنّ هذا التوجيه لم يلق قبولاً عند عدد كثير من الصرفيين؛ لأنّه يُفضي إلى بناء يجتمع فيه أوله حرفان زائدان من غير أن يجري على مثال مطرد في العربية كما هو الشأن الأوزان الفعلية نحو منطلق ومستخرج (7) ومن تمّ عدّ هذا التحليل مؤدياً إلى بناء اسمي مهمل ؛ لافتقاره إلى النظر .

(1) يُنظر المنصف لابن جني : 180

(2) يُنظر الكتاب لسيبويه : 244 / 4 و الخصائص لابن جني 1 / 198 :

(3) يُنظر الخصائص لابن جني : 366 ، 363 / 1

(4) يُنظر المصدر نفسه : 198 / 1

(5) يُنظر الممتع الكبير : 50

(6) يُنظر الكتاب لسيبويه : 2 / 345

(7) يُنظر المنصف لابن جني : 147 ، وشرح المفصل لابن يعيش : 5 / 331 وشرح الشافية للرضي : 2 / 344

ويؤكد هذا المثال أنّ الصرفيين لم يقتصرُوا على الاستناد إلى الاشتقاق في توجيه الأبنية ، بل كانوا يوازنون بينه وبين مبدأ النظر ، فلا يُقبل تحليل صرفي إذا آل إلى بناء اسمي مهمل لا يُعرف له نظير في كلام العرب ما لم يقيم عليه دليل أقوى من سماع أو قياس صحيح . وفي ضوء هذا الأصل ، توسّع النحاة في الاستدلال بعدم النظر ، فلم يقتصر أثره على الحكم في الأصول ، بل امتد إلى توجيه بعض الأبنية الصرفية التي وقع الخلاف في بنائها؛ إذ رأوا أنّ حملها على أبنية المزيد أولى من حملها على أبنية الأصول إذا أدّى القول بالأصالة إلى إثبات بناء لا نظير له في كلام العرب . وقد عُرف عند الصرفيين بـ(الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظر)، ومقتضاه أنّه إذا اشتمل اللفظ على حرف من حروف الزيادة، وكان الحكم بأصالته يُفضي إلى بناء غير معروف ولا نظير له في العربية، في حين أنّ الحكم بزيادته يدخله في بناء مزيد مطّرد ، فإنّ حمله على الزيادة أولى ؛ لأنّ أبنية المزيد أكثر وأوسع انتشاراً من أبنية الأصول، فكان إلحاق اللفظ بالباب الأوسع أقرب إلى القياس، وأوفق بما استقر من أبنية العربية⁽¹⁾ ومن أبرز ما يمثّل ذلك كلمة (تَنَقَّل) ؛ إذ إنّ الحكم بأصالة التاء الأولى يقتضي أنّ تكون على وزن (فَعَّل) ، وهو وزن لا نظير له في الأبنية الرباعية المجردة، لذلك عُدت التاء زائدة ، وألحق اللفظ بأبنية المزيد . ومنه أيضاً (أَنْدَلَس) فإنّ القول بأصالة الهمزة والنون يؤدي إلى وزن خماسي مجرد مهمل لا نظير له وهو (فَعْلَل) ، فحكم بزيادتهما، وجعل الوزن (انْفَعْل) اتقاءً لإثبات بناء غير معروف في كلام العرب، وكذلك (كَنْهَل) ، إذ إنّ اعتبار النون أصلية يُفضي إلى وزن (فَعْل) ، وهو بناء مهمل في الأبنية الخماسية ، وذهب سيبويه إلى زيادتها، ليكون الوزن (فُنْعَل) ، مستنداً في ذلك إلى انتفاء النظر⁽²⁾ (أيضاً كلمة (هَنْدَلَع) الذي أضافها ابن السراج مستدركاً بها على سيبويه؛ لأنه لم يذكرها في كتابه ، ونقل أنها اسم لنبتة⁽³⁾) غير أنّ جمهور النحاة لم يرتضوا جعل النون أصلية ؛ لأنّ ذلك يفضي إلى وزن (فَعْلَل) في الأبنية الخماسية المجردة، وهو بناء مهمل لا نظير له في كلام العرب، لذلك رجحوا الحكم بزيادة النون، وإن لم تقع في موضع الزيادة المعتاد، ليكون وزن (فُنْعَل) ، وعدّوا هذا التوجيه أولى من إثبات بناء مجرد لا شاهد له⁽⁴⁾

ولا يقتصر أثر عدم النظر على توجيه الأبنية المختلف في أصولها، بل يمتد إلى الحكم بإهمال بعض الأبنية الاسمية نفسها؛ إذ رفضوا النحاة إثباتها لعدم وجود نظائرها في كلام العرب من ذلك بناء (فَعْل) بكسر الفاء وضم العين الأسماء الثلاثية المجردة؛ إذ لم يثبت هذا الوزن في الكلام العرب إلّا في ألفاظ نادرة لا تكفي لإثباته قياساً . ولذلك رأى أكثر النحاة أنّ هذه الشواهد لا تنهض دليلاً على صحة هذا البناء؛ لاحتمال أن تكون ناشئة عن تداخل اللغات أو اختلاف اللهجات ، لا عن ثبوت وزن مستقل في العربية⁽⁵⁾ ومن ثمّ عدّوا هذا الوزن من الأبنية المهملة استناداً إلى انتفاء النظر ، وهو ما صرّح به أبو حيان وغيره؛ إذ قرروا أنعدم وجود نظائر لهذا البناء في أبنية العربية وأوزانها يمنع القياس عليه ويؤيد الحكم بإهماله⁽⁶⁾

الخاتمة

في ختام هذا البحث يمكن القول:

- 1- أثبت البحث أنّ ظاهرة إهمال الصيغ الاسمية تمثل جانباً أصيلاً من النظام الصرفي العربي، ولم تكن أحكاماً اعتباطية، وإنّما قامت على أسس لغوية وصوتية
- 2- تبين أنّ النحويين والصرفيين لم يقتصرُوا على مصطلح واحد في التعبير عن إهمال الصيغ الاسمية، بل تداولوا مصطلحات متعددة، مثل : رفض البناء، والبناء المرفوض، والبناء المعدوم، ولم يستقر في كلامهم؛ للدلالة على عدم ثبوت الصيغة.

⁽¹⁾ يُنظر الممتع الكبير لابن عصفور : 50

⁽²⁾ يُنظر الكتاب : 324 / 4

⁽³⁾ يُنظر الأصول في النحو : 186 / 3

⁽⁴⁾ يُنظر الممتع الكبير لابن عصفور : 57

⁽⁵⁾ يُنظر المحرر الوجيز لابن عطية : 172 / 5 ، وروح المعاني للألوسي : 6/14

⁽⁶⁾ يُنظر البحر المحيط لأبي حيان : 945 / 9

- 3- أظهر البحث أنّ السماع كان المعيار الأول في إثبات الصيغ أو إهمالها، وأنّ القياس لا يُعمل به إذا خالف السماع.
- 4- كشف البحث على أنّ الثقل الصوتي كان من أبرز أسباب إهمال عدد من الصيغ الاسمية، ويتجلى ذلك في الانتقال من الكسر إلى الضم، وكراهة توالي الحركات، وتعاقب الحركات الثقيلة، واجتماع الأحرف متقاربة المخرج في الكلمة الواحدة.
- 5- بيّن البحث أنّ عدم النظير كان سبباً مؤثراً في إهمال كثير من الصيغ؛ إذ أحجم النحاة عن إثبات بناء لا نظير له في كلام العرب.
- 6 - أبرز البحث عناية المعجمين بتمييز المستعمل من المهمل، وهي من أسباب تأليفهم لمعاجمهم.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

المصادر والمراجع

- الكتب المطبوعة

- 1- الأزمنة والأمكنة، للمرزوقي الأصفهاني، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية / بيروت، ط1، 1996م.
- 2 - الأشباه والنظائر للسيوطي، تحقيق: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
- 3 - أبنية الأسماء والأفعال والمصادر لابن القطاع الصقلي، تحقيق: أحمد محمد عبد الدائم، مطبعة دار الكتب المصرية، م.1999
- 4 - أصول النحو، جامعة المدينة العلمية، كود المادة GARB5353 - لمرحلة الماجستير.
- 5 - الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة / لبنان.
- 6 - الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، للأنباري، المكتبة العصرية، ط1، 2003م.
- 7 - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، دار الفكر / بيروت، 1420 هـ
- 8 - بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، د. فاضل السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط2، 2006م
- 9 - تصريف الأسماء والأفعال، د. فخر الدين قباوة، بيروت، 1988م
- 10 - جمهرة اللغة، ابن دريد، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم / بيروت، 1987م.
- 11 - الخصائص لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4
- 12 - الدر المصون في علم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم / بيروت
- 13 - روح المعاني للألوسي، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية / بيروت، ط1، 1415هـ
- 14 - سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية / بيروت، ط1، 2000م.
- 15 - شرح الأشموني على الألفية، دار الكتب العلمية / بيروت، ط1، 1998م
- 16 - شرح المفصل، ابن يعيش، دار الكتب العلمية / بيروت، ط1، 2001م.
- 17 - شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستربادي، حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما، الأساتذة، محمد نور الحسن، ومحمد الزفافزف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية / بيروت، 1975
- 18 - الصاحبي في اللغة لابن فارس، الناشر: محمد علي بيضون، ط1، 1997م
- 19 - لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر / بيروت، الطبعة الأولى.
- 20 - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية / بيروت، ط1، 1422 هـ
- 21 - المزهر للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور دار الكتب العلمية - بيروت ط1، 1418 هـ 1998م
- 22 - المنهج الصوتي للبنية العربية، عبد الصبور شاهين: 53- 54
- 23 -¹مشكل إعراب القرآن لمكي بن طالب القيسي، مؤسسة الرسالة / بيروت، ط1، 1405 هـ
- 24 - معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ط1، 1988
- 25 - معجم ديوان الأدب، بو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1424 هـ - 2003
- 26 - المفصل في صناعة الإعراب، لجار الله الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال / بيروت، ط1، 1993م
- 27 - مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، 1399 هـ
- 28 - المقتضب، أبو العباس المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب / بيروت.
- 29 - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، المكتبة التوفيقية - مصر.

الدرويات:

- 1- الاستدلال بالنظير وعدمه عند أبي البركات الأنباري ، عبد العزيز الحداد، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية، المجلد الثالث ، العدد :35
- 2- ظاهرة الإهمال في معاجم اللغة ، د. عمر فارس الكفاوين ، دن، كلية فلادلفيا ، الأردن .
- 3- الكسائي وأثره في نشأة الصواب اللغوي عند العرب ، الطاهر نعيجه، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، مجلد (12) ، العدد : 25، 2020م

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **AJASHSS** and/or the editor(s). **AJASHSS** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.
